أبريل.. ومعركة طابا 25

لواء د. سمير فرج

الأهرام
٢٥ أبريل ٢٠١٩

يهل علينا شهر أبريل، من كل عام، حاملاً فى طياته ذكرى احتفالات واحد من أعظم أيام تاريخ مصر الحديث، يوم الخامس والعشرين، الذى تم فيه استرداد آخر شبر من أرض مصرنا الغالية، ليتوج رحلة عسكرية ودبلوماسية طويلة، خاضتها مصر، امتدت لما يقرب من ٢٢ عاماً، بدأت خطواتها الأولى بعد أيام معدودة من هزيمة يونيو ١٩٦٧، وما تلا ذلك من احتلال كامل لتراب سيناء، حيث شهدت جبهة القتال معارك شرسة، خاصة خلال حرب الاستنزاف، لتؤكد القوات المسلحة المصرية للإسرائيليين، أن احتلال سيناء، والأرض المصرية، ثمنه غال جداً، لن يتحملوا تكاليفه.

وخلال سبع سنوات، نجحت مصر فى إعادة تسليح وتنظيم القوات المسلحة، وإخلاء مدن القناة؛ الإسماعيلية وبورسعيد والسويس، وتم بناء حائط الصواريخ ... وفى السادس من أكتوبر ٧٣ كان قرار الرئيس السادات اقتحام قناة السويس، وتدمير خط بارليف، حتى تم تكوين خمسة رءوس كبارى على الضفة الشرقية للقناة. ومع توقف القتال فى ٢٨ أكتوبر ٧٣ بدأت المباحثات، التى لم تكن سهلة، وتم التوقيع على اتفاقى فض الاشتباك، الأول والثاني، وما أعقبهما من مفاوضات السلام وكامب ديفيد، حيث استجابت مصر لنداء السلام، مبرهنة على قوتها الدبلوماسية، التى قادها ببراعة الرئيس الراحل محمد أنور السادات.

وهكذا استعادت مصر، بدماء وجهد وعرق وفكر المخلصين من أبنائها، خلال الحرب والسلام والتفاوض، أرضها المحتلة، باستثناء طابا، إذ تلكأت إسرائيل، كعادتها، ولم تنسحب منها، مدعية أن هذه المساحة، ١٠٢٠ متراً، لا تقع ضمن الأراضى المصرية. وجاء أول إعلان عن مشكلة طابا فى مارس ١٩٨٢، قبل شهر واحد من إتمام الانسحاب الإسرائيلى من سيناء، عندما أعلن رئيس الجانب العسكرى المصري، فى اللجنة المصرية الإسرائيلية، أن هناك خلافاً

جذرياً حول بعض النقاط الحدودية، خاصة العلامة ٩١، وحرصاً من القيادة السياسية المصرية على إتمام الانسحاب الإسرائيلي، اتفق الجانبان على تأجيل الانسحاب من طابا، وحل النزاع طبقاً لقواعد القانون الدولي، وبنود اتفاقية السلام، وتحديداً المادة السابعة، التى تنص على حل الخلافات بشأن تطبيق، أو تفسير المعاهدة، عن طريق المفاوضات، وإذا لم يتيسر حل الخلاف يتجه للتوفيق أو التحكيم.

نص الاتفاق المؤقت، الذى وقعته مصر وإسرائيل، على عدم قيام إسرائيل ببناء أى منشآت فى المنطقة، لحين الفصل فى النزاع، إلا أن إسرائيل حاولت فرض الأمر الواقع، فأعلنت، فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٢، عن افتتاح فندق سونستا طابا، وإنشاء قرية سياحية، كما ماطلت إسرائيل فى اللجوء إلى التحكيم، مطالبة بالتوافق، وهو ما رفضته القيادة السياسية المصرية، وأجبرت إسرائيل على قبول التحكيم، فى يناير عام ١٩٨٦، بعد أربع سنوات من المماطلة، ودخل الجانبان فى مفاوضات، لصياغة شروط التحكيم، انتهت فى سبتمبر من العام نفسه.

زعمت إسرائيل أن علامات الحدود أزيلت بفعل العوامل الطبيعية، والحقيقة أنها هى التى أزالتها بنفسها، وادعت عكس ذلك... فقدمت مصر للمحكمة الكثير من الأدلة والمستندات، التى تؤكد أن هذه البقعة مصرية، وكانت، دائماً، تحت سيطرة وسيادة مصر، وكان من ضمن ما قدمته للمحكمة، صورة للجنود المصريين تحت شجرة الدوم، فى هذه المنطقة، وكانت هذه الشجرة موجودة فى أثناء التحكيم، فكانت، ومازالت، شاهد إثبات على حق المصريين.

وبعد مباحثات ومناقشات وجلسات طويلة، أصدرت هيئة التحكيم الدولية حكمها، فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٨، بأحقية مصر فى ممارسة السيادة على كامل ترابها، بعدما تم إثبات ١٠ علامات حدودية لصالح مصر، من مجموع ١٤ علامة، بأغلبية ٤ أصوات، مقابل صوت واحد، وإثبات ٤ علامات الأخرى، بإجماع الأصوات الخمسة. وامتد عمل هيئة الدفاع المصرية، بعد صدور الحكم، ومراوغات إسرائيل فى التنفيذ، إلى عقد جولات أخرى من الاجتماعات لتنفيذ حكم التحكيم، وتسليم طابا، بمنشآتها، إلى مصر، حتى وصلت إلى المرحلة الأخيرة، بتسليم طابا فى ١٥ مارس ١٩٨٩، ورفع العلم المصرى عليها فى ١٩

مارس، فكانت لحظة عظيمة، وفارقة، فى تاريخ مصر، برفع العلم على أعلى نقطة فى سيناء.

ويرى المراقبون والمحللون، أن هناك عدة دروس مستفادة من معركة استرداد طابا، أهمها أنه لا يضيع حق وراءه مطالب، وأنه لا يكفى أن تكون صاحب حق، بل يجب أن تحسن الدفاع عنه وبالأسلوب الذى يفهمه الآخرون، ومسلحاً بعناصر القوة الاقتصادية والقانونية والعسكرية، ثم الاعتماد على الخبراء والمتخصصين، إلى جانب ضرورة معرفة الخصم، وأساليبه فى المناورة والمراوغة، والحد الأقصى الذى قد يصل إليه، والحد الأدنى الذى لا يمكن تجاوزه، وأخيراً، وليس آخراً، حسن إدارة الأزمات وإيجاد التجانس بين فريق العمل، الذى يتشكل من عقليات مختلفة، تجتمع على الوازع الوطني، من أجل الوصول إلى الهدف.

وعندما نتذكر هذا النصر الدبلوماسى العظيم، فإننا نذكره بأسماء أبطاله، الذين حققوه، وهم السادة عصمت عبد المجيد، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، ورئيس اللجنة، والأعضاء وحيد رأفت، ومحمد طلعت الغنيمي، وأحمد القشيري، وسميح صادق، وجورج أبى صعب، ومفيد شهاب، وأمين المهدي، وفتحى نجيب، وصلاح عامر، ويوسف أبو حجاج، ويونان لبيب رزق، وكل من تعاون معهم من لجان فرعية، أو خبراء مستقلين ... فقد تولوا، بقوة وجلد، مسئولية إعداد خطة العمل، وتجميع الوثائق والمستندات اللازمة، لتعزيز وجهة نظر مصر حول القضية، أمام هيئة التحكيم، من جميع النواحى القانونية والتاريخية والفنية، حتى تحقق لهم النصر.

ومن هنا سيذكر التاريخ، دائماً، أن هذه المعركة الدبلوماسية، السياسية، التى انتصرت فيها مصر، واستعادت آخر حبة رمل من أراضيها، هى فى الحقيقة درس للأجيال القادمة، على عظمة وشراسة المقاتل المصري، ليس فقط فى ميادين القتال الحربية، ولكن فى ميادين القتال الدبلوماسية والقانونية والتاريخية... وعظيمة يا مصر.

Email: sfarag.media@outlook.com